الفصل الثانى

جماعات الضغط فى مصر

الفصل الثانى

جماعات الضغط فى مصر

تتعرض الدراسة من خلال هذا الفصل جماعات الضغط السياسى فـــى مصـــر وذلك من خلال العناصر التالية :

أولا : ــ أساليب عمل جماعات الضغط

ثانيا : ــ مدى فاعلية جماعات الضغط

ثالثا : ــ جماعات المصالح فى مصر

رابعا: ــ ظهور جماعات الضغط فى مصر

وتنقسم جماعات الضغط فى مصر إلى نوعين :

١- جماعات منظمة :

وتشمل جمعيات رجال الأعمال ، و جمعية أصحاب المدارس الخاصة .

٢- جماعات غير منظمة :

الفصل الثانى

جماعات الضغط فى مصر

مقدمـــــة

لقد أصبح من البديهى أن يتكون لدى المجتمعات الصناعية عدة جماعـــات ذات اهتمامات خاصة ، ودائما ما تكون تلك الاهتمامات تهدف إلى تحقيق أكبر قـــدر مـــن المكاسب ، ولهذا السبب فهى دائما تضغط على الحكومات للحصول على المســـاعدات والتنازلات والدعم المباشر وغير المباشر .[١]

و أصبحت الجماعات المنظمة هى الأساس الذى تقوم عليه الحياة السياسية فـــى المجتمعات الحديثة ، ولذلك فان الدراسات السياسية تعتمد أساسا على تحليل جماعـــات المصالح وجماعات الضغط للوقوف على أهم الملامح الرئيسية للنظام السياسى " حيـث تنتج السياسة من خلال صراع هذه الجماعات وأعدادها وأشكالها المختلفة ، وآى تحليـل سياسى يعتمد أساسا على تحليل هذه الجماعات كأساس للقوى السياسية " .[٢]

وتركز الدراسة على جماعات الضغط ، والتى هى عبارة عن جماعات مصـــالح فى أساسها نجحت فى ممارسة ضغط على السلطات العامة لتحقيق أهداف خاصة لـــهذه الجماعات ، ويعتمد نجاح جماعات المصالح فى التحول إلى جماعات ضغط على مـــا تملكه هذه الجماعات من وسائل لتحقيق أهدافها ، وعوامل تساعد على زيـــادة فاعليـــة الجماعات ، والتى تستطيع الجماعة من خلالها التحول من جماعة مصالح إلى جماعـــة ضاغطة . وفى ضوء ذلك كان من المنطقى أن يبدأ الفصل بتحديد أساليب عمل جماعات الضغط ومدى فاعلية هذه الجماعات قبـــل أن تتنـــاول الدراســـة جماعـــات المصـــالح وجماعات الضغط وظهورهما فى مصر .

وتستعرض الدراسة فى البداية الأساليب التى تتبعها جماعات الضغط من أجل تحقيق أهدافها.

أولا : ــ أساليب عمل جماعات الضغط

كما سبق الإشارة فان هدف جماعات الضغط ووظيفتها هى التأثير على عمليـــة صنع السياسات العامة ، واتخاذ القرارات التى تتفق ومصالحها ، فهى ليست جزءا من

- Roy Mocridis , Modern political regimes , Brandeis University , Little Brown and Company , Boston , Toronto,1986 , P10
- George Lenczowski (Editoe) , Political Élites in the Middle East (op.cit) , P 83

الحكومة ولا تسعى إلى السيطرة على الحكم ، وانما تسعى للتأثير فى الحكومات لتحقيق مصالحها الخاصة .[١]

وجماعات الضغط يهمها أمور الحكم ولكن لا تسعى إلى السيطرة المباشرة على السلطة لأسباب مختلفة وعديدة وإنما يهمها فى الأساس استجابة السياسات العامة لمصالحها ومطالبها ، ومن أجل تحقيق هذه المصالح تلجأ هذه الجماعات إلى عدة أساليب تختلف تبعا لاختلاف النظام السياسى ، واختلاف أهداف الجماعة الضاغطة والظروف التى تحيط بها .[٢]

وقد تكون هذه الأساليب مشروعة أو غير مشروعة ، وعادة تشارك جماعات المصالح فى العمليات السياسية بأشكال مختلفة عن طريق أساليب علنية أو غير علنية . وفيما يلى عرض لكلا الأسلوبين :

١-الأساليب العلنية :

وهى التى تتم بشكل مباشر أو غير مباشر والتى من أهمها :

- التأثير على الحكومة بشكل مباشر من خلال الانتخابات حيث تتبنى الجماعة ذات الصلة بحزب معين المرشحين المفضلين لدى أعضاء تنظيماتها أو أولئك الذى يتعاطفون معها .[٣]

- الاجتماع بأعضاء السلطة التشريعية ، واستخدام أسلوب الإقناع بواسطة عرض براهين عقلية ، أو بتقديم وثائق للمسؤولين حول القضايا التى يجرى البحث فيها[٤] ،" وذلك لاقرار تعديل دستورى مقترح أو اسقاط الموافقة على تشريع مقترح أو رفضه ، أو تعديله ، وذلك تبعا لما يحققه مصلحة تلك الجماعات " .[٥]
- من خلال الجهاز البيروقراطى باستخدام عناصره المتفقة مع مطالب الجماعة والتأثير فيهم كى يصدروا القرارات التى تتفق مع مصلحة الجماعة أو الضغط من أجل وقف اجراء تزمع السلطة التنفيذية اتخاذه .[٦]

- التأثير على الرأى العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون ، وصحافة وذلك عن طريق نشر مقالات موحى بها ، أو بأعداد حملة منظمة تعمل على حشد الرأى العام ليقوم بالضغط على الحكومة .[٧]

---

١ - The New Encyclopedia Britanic , 1998 , V25 , P286

٢ - محمد فتح الله الخطيب ، دراسة فى الحكومات المقارنة ، ١٩٦٦ ، ص١٦٤

٣ - Ferguson , Elements of American Government , McGraw, Hill Book Co , New York , 1962 ,P117

٤ - og. A.Charles.Alonwnlfe, Political Analysis and an unorthodox Appreoch,Thomas Ycrowell company, New York , Esta , P.117.

٥ - محمد فتح الله الخطيب ، المرجع السابق ، ص ١٦٥

٦ - ميتوجان من الجماعات الضاغطة ، مرجع سابق ،ص ص ٧١،٧٢

٧ - Mccoy .A.Charles, op.cit , P 53

٣-الأساليب غير العلنية

وهذه الأساليب عادة ما تكون الأكثر انتشارا بين جماعات الضغط ، ومن أهم وسائلها :

أ- التأثير على متخذى القرار عن طريق تقديم المساعدات والرشاوى أو الخدمات للمسؤولين الذين يدعمون مطالب الجماعة .[١]

ب-الاتصال الشخصى ويتمثل ذلك فى كافة الروابط الاجتماعية بين الأفراد مثل القرابة أو الزمالة أو الجيرة ، ويستخدم كأحد أدوات الاتصال بالنخبة السياسية وبذا تنتقل المطالب والرغبات إلى صانعى القرار .[٢]

ج- الحملات الانتخابية التى تعتبر أحد الظروف التى تتيح لهذه الجماعات أن تؤثر على القادة السياسيين باستنادها إلى عدد أنصارها ومقدرتهم المالية ، فما أن يصل المنتخبون إلى مناصبهم حتى تسعى الجماعات لتحتفظ معهم بعلاقات دائمة تأخذ أشكالا متنوعة وفقا لشكل النظام الحكومى .[٣] وهكذا يتضح أن جماعات الضغط تلجأ إلى كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافها ومصالح أعضائها ، حيث تلجأ للضغط على صانعى القرار سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر .

ثانيا : مدى فاعلية جماعات الضغط

لا يتوقف نجاح الجماعة فى تحقيق هذه الأهداف والمصالح على الوسائل التى تستخدمها ، وإنما يتوقف على مدى فاعلية هذه الجماعات ، ويقصد بفاعلية الجماعة هى قدرة الجماعة على ممارسة نفوذها ، وتأثيرها للضغط على صانعى القرار ، وان كانت هناك اختلافات حول تعريف جماعات المصالح وتصنيفها . إلا أنه من الملاحظ أن هناك اتفاقا بين معظم الدراسات حول العوامل التى تساعد على فاعلية الجماعة والتى من أهمها : ـــ

- الموقع الذى تشغله الجماعة ، ومواردها وما تمتلكه من ثروة مادية حيث تستطيع الاستفادة منها فى التأثير على العمليات السياسية من خلال عديد من الأساليب مثل تمويل الأحزاب وشراء الأصوات وشراء الأفراد المؤثرين فى وسائل الإعلام .[٤]

- المهارات القيادية للجماعة ، إذ قد تتمتع قيادة الجماعة بمهارات فى إقامة العلاقات بينها وبين أجهزة ومؤسسات الدولة ، ومن خلال هذه العلاقات مع المديرين أو المسؤولين بهذه الأجهزة والمؤسسات يمكن للجماعة أن تحقق نجاحا فى التأثير على صانعى القرار .[٥]

- حجم الجماعة إذ كلما تمتعت جماعة المصلحة بحجم مناسب يتيح لها الدخول فى العملية السياسية ، وإمكانية التنافس مع الجماعات الأخرى ، ويقصد بالحجم هنا الحجم

---

١ - Robert .CordJamesa.Medeircs , Political science Introduction ,Prentice Hall , Englewood clifbes,New Jersey , P93

٢ - Mccoy.A.Charles , Op.Cit , P53

٣ - Mchenry Deane / Ferguson , Elements of American government , Mcgraw,Hill Book Company , New York , 1962 , P117

٤ - Encyclopedia , Op.cit , P10

٥ - إبراهيم درويش ، النظام السياسى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص١٨٨

المؤثر أى قدرتها على جعل عددها وحجمها محسوسا به على نطاق واسع بصرف النظر عن كون هذا الحجم كبيرا أو صغيرا .[١]

- المكانة الاجتماعية التى يشغلها أعضاء الجماعة ــ بمعنى رأس المال والتأييد لعام الذى يساندها، ويمكن تحريكه بصرف النظر عن سياستها ــ حيث يلاحظ أن هناك جماعات لا تملك فقط شرعية المشاركة فى عملية صنع القرار، ولكن أيضا لها ميزة خاصة فى تحديد نتيجة تلك العملية، وهذا هو الوضع بالنسبة للجماعات التى تمتلك كفاية حيثية أكثر من الجماعات الأخرى .[٢]

- التجانس والتماسك الداخلى للجماعة، ومن الطبيعى انه لا يقصد الوحدة التامة بين الأعضاء، وإنما توافر حد أدنى من الاتفاق بين أعضائها حول الأهداف وفرص الوصول إليها ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التى تساعد الجماعة على ممارسة نفوذها وتأثيرها على جهاز صنع القرار بنجاح .[٣]

- خصائص النظام السياسى التى تعمل من خلاله الجماعة، فان طبيعة القضايا العامة أو السياسات المطروحة للمناقشة الواسعة تلعب دورا فى تحديد جماعة المصالح ، بالاضافة إلى مدى تقبل النظام السياسى لتحقيق أهداف الجماعة .[٤]

- عامل التنظيم بمعنى وجود دعامة ادارية ذات بنية تنظيمية قوية تعتمد على آلة ادارية تدار جيدا حيث تعود إلى عقلية العمل الجماعى ، وتؤمن له الاستمرار ، وتوجهه اتجاهات ملائمة .[٥]

ومن ثم يمكن القول أن نجاح الجماعة فى تحقيق مصالحها وأهدافها يتوقف فى المقام الأول على مدى فاعلية الجماعة ، فهناك جماعات مصالح تملك كثيرا من العوامل التى تمكنها من زيادة فاعليتها ، بالرغم من قلة أعدادها أو حداثة تكوينها بينما يوجد جماعات مصالح أخرى تفتقد إلى الفاعلية بالرغم من وجودها على الساحة ، فقد تكون هذه الجماعات ذات جذور تاريخية ، أو ذات أعداد كبيرة ولكنها تفتقد إلى عنصر التجانس والتماسك فيما بين أعضائها ، أو عدم قدرة القادة على إقامة علاقات بينها وبين مؤسسات الدولة . وقد يرجع عدم فاعلية هذه الجماعات إلى طبيعة النظام السياسى فى الدولة ، وموقفه منها ، " كما أن عنصر الثروة والموارد المادية والمكانة الاجتماعية للأعضاء تعتبر من أهم عوامل فاعلية الجماعة خاصة فى البلدان النامية " .[٦]

---

١ Harrg Eckstein , Pressure Groups Politics the Case of British ,Medical Assoliation .London , George Allen and Unwineted , 1960 ,P35

٢ Ibid,p34

٣ – د.إبراهيم محمد عرفات، جماعات المصالح فى الاتحاد السوفيتى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،

٤ –كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت من شركة الريان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص١٨٠

٥ – جان مينو ، الجماعات الضاغطة (مرجع سابق) ، ص ٢٦

٦ Bill.A.James ,Springborg Robert , Politics in Middle East , Haper Colins collage published , P89-

ثالثا : ــ جماعات المصالح فى مصر

ان مصر ــ كجميع دول العالم الثالث ــ بها عدد كبير من جماعات المصالح المختلفة المتمثلة فى النقابات المهنية (نقابة الأطباء ، المحامين ،.....) أو الاتحادات العمالية ، وهذه الجماعات ذات عدد كبير ومؤثر وتلعب دورا كبيرا فى بعض الأمور السياسية .[١]

وفى ضوء ما سبق من بيان العلاقة بين جماعات الضغط وجماعات المصالح ، وأن جماعات الضغط ليست إلا جماعات مصالح [٢] ، استطاعت أن تصل إلى القدرة على الضغط على متخذى القرار لمراعاة مصالحها ، وقد كان من المفيد التعرف على جماعات المصالح فى مصر والتى سيتم اكتشاف جماعات الضغط من بينها ، حيث تعتبر النقابات المهنية والعمالية من الجماعات ذات الجذور التاريخية فى مصر حيث يرجع تكوين كثير من هذه الجماعات إلى الربع الأول من هذا القرن ، وهى تعتبر فى هذا الوقت أهم جماعات المصالح فى مصر.

النقابات العمالية فى مصر

يرجع تاريخ النقابات العمالية فى مصر إلى بدايات القرن العشرين ، ولكن التاريخ النقابى ، من الناحية التشريعية ــ أى القرارات التشريعية للتنظيم النقابى يرجع إلى عام ١٩٤٢ .[٣]

وتضم النقابات عددا كبيرا من العمال فى مجالات مختلفة ويشير قانون النقابات العمالية إلى انها منظمات تستهدف حماية الحقوق المشروعة للأعضاء والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل .[٤]

من الملاحظ أن جميع القوانين المنظمة للنقابات العمالية تحظر عليها العمل السياسى بشكل صريح أو ضمنى ، كما أن هذه القوانين تعمل على إخضاع الحركة النقابية للسيطرة الحكومية وحصر جهودها فى مجالات فنية وإنتاجية محددة ، كما جاءت القوانين خالية من اسناد مهام اقتصادية للنقابات العمالية أو تخويلها حق المشاركة فى وظائف الدولة مثل وضع وتنفيذ الخطة واعداد برامج اقتصادية .[٥]

---

١ George Edetor , World Encyclopedia of Political Systems , v1, New York 1983 ,P292

٢ أنظر الفصل الأول ص ٧

٣ – عزت البندارى و جمال البنا ، التطور التشريعى لقوانين النقابات العمالية ، الجامعة العمالية ، القاهرة ، ص ٦

٤ – قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المادة ٨ وتعديله برقم١لسنة ١٩٨١ ، الجريدة الرسمية ، ع٢ ، السنة الرابعة والعشرون ، ٨ يناير ١٩٨١

٥ – أحمد فارس ، جماعات المصالح فى مصر (مرجع سابق) ، ص ص ٥٥٣ , ٥٥٤ / عزت البندارى و جمال البنا ، التطور التشريعى لقوانين النقابات العمالية (مرجع سابق) ، ص ٧

وتتميز النقابات العمالية بأنها ذات تنظيم هرمي قاعدته اللجان أو النقابات الفرعية و الجمعية العمومية ، وقمته مجلس النقابة .[١]

ويؤكد تاريخ الحركة النقابية على أن الادارة والسلطة حرصتا دائما على أن يكون مصدر التسيير اليومى والذاتى للحركة من القمة .[٢]

ولقد حرص النظام السياسى منذ قيام الثورة على تشجيع إقامة النقابات العمالية ولكنه حرص أيضا على شدة إحكام قبضته عليها وذلك من خلال تحديد هيكلها التنفيذى ونظام تمثيلها ، فضلا عن القيام بدور حاسم فى اختيار رؤسائها .[٣]

حيث حرصت السلطة على دولنة الاتحاد العام للنقابات ، إما عن طريق تجميد الانتخابات ، والإبقاء على العناصر الموالية لها أطول فترة ممكنة ، أو عن طريق الدمج بين منصبى وزير القوى العاملة ورئيس الاتحاد العام للنقابات العمالية وهذا يحول الاتحاد إلى جهاز تابع لوزارة القوى العامة .[٤]

ويمكن القول أن انتهاج موقف المساندة الدائم للسلطة من قبل النقابات يرجع إلى حد كبير إلى عوامل التبعية الكامنة فى الهيكل البنائى للنقابات العمالية .[٥]

لكن هناك كثيرا من المواقف المعارضة التى اتخذتها النقابات العمالية تجاه السلطة، وان كان معظم هذه المواقف متعلقة بالدفاع عن مصالح فئوية من ذلك الأجور والتأمينات والأرباح ...الخ ، وكذلك موقفهم من بعض القضايا القومية التى تمس مباشرة العمال كالدعم والقطاع العام. [٦] فلقد نجحت هذه النقابات فى تأجيل صدور عدد من المشروعات والقوانين التى كانت تزمع الدولة اصدارها لبيع القطاع العام فى أوائل الثمانينات وان كانت صدرت بعد ذلك فى أوائل التسعينات .

ويلاحظ أن العمال فى تعبيرهم عن المصالح الفئوية كانوا أكثر إيجابية وفهما ونشاطا لمطالبهم وهو أمر طبيعى لتعلق هذه المصالح بالحياة اليومية للعمال، أما بالنسبة للمطالب القومية فهم لم يطرحوا البدائل ولم يناقشوا داخل اتحادهم مشروعات محددة تتفق ووجهة نظرهم .[٧]

---

[١] – قانون النقابات العمالية (مرجع سابق) ، المادة السابعة

[٢] – عبد المنعم الغزالى الجبيلى ، ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٦

[٣] –العزالى حرب ، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل – ثورة ٢٣يوليو بحوث ومناقشات الثورة الفكرية ، دار المستقبل العربى ،القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٢، ٣

[٤] – محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ٢٧

[٥] – عطية الصيرفى ، نقاباتنا فى خدمة السلطة ، ج١ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ص ٢٧

[٦] السيد ياسين (رئيس تحرير) ، التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٦ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٣٨٥

[٧] – إيمان شومان ، علم الاجتماع السياسى –دراسة فى الحركات الاجتماعية والسياسية ، دار المعرفة الجامعية ، ص٣٠٨

أسباب ضعف فاعلية النقابات العمالية

ومما سبق يتضح أن النقابات العمالية تعتبر من الجماعات التى تتميز بفاعلية محدودة على السلطة السياسية فى البلاد ، يرجع ذلك إلى : ــ

- ضعف الاستقلال المالى والإدارى للنقابات .
- سيطرة الدولة سيطرة كاملة على اتحاد النقابات العمالية مما أثار مشكلة الشرعية بالنسبة لقيادات الاتحاد العام ومدى تمثيلها لمصالح العمال بشكل مستقل عن الحكومة .
- الأعداد الضخمة التى تضمها النقابات واختلاف فروعها مما أدى إلى ضعف التجانس والتماسك بين أعضائها .

ويمكن القول أن النقابات تقع تحت تصنيف جماعات مصالح أكثر منها جماعات ضغط فى مصر ، وان كان لا يمنع هذا من ممارستها للضغط فى بعض الحالات ، و تشير بعض التطورات فى الجامعة العمالية التى تمثل المؤسسة الثقافية العمالية حيث تم تحويل الجامعة من قطاع يقدم الخدمة لفئات العمال وأعضاء النقابات إلى معاهد نظامية خاصة ، وبهذا تتدرج الجامعة العمالية تحت" جماعات المصالح المؤسسة التى يعلن عنها القطاع الحكومى أو لها صفة رسمية حكومية ، لكن العاملين بها يصبحون جماعة مصلحة تعمد إلى التأثير على اتخاذ بعض القرارات السياسية."[١]

النقابات المهنية فى مصر: ــ

بلغ عدد النقابات المهنية فى مصر ٢٣ نقابة مهنية تضم أكثر من ٤ملايين من الأعضاء فى عام ١٩٩٥ ، وتكشف مراجعة قوانين النقابات المهنية عن اتجاهات عامة مشتركة فيما بينها تحدد ثلاثة محاور لوظائف هذه النقابات تتمثل فى العمل على الارتفاع بمستوى هذه المهنة ، و الدفاع عن مصالح الأعضاء وحمايتهم وتنمية روح التعاون بينهم ، و المساهمة فى خدمة المجتمع والمشاركة فى صنع السياسات العامة المفضلة بها .[٢]

ولا تختلف القوانين المنظمة للنقابات المهنية كثيرا عن قوانين النقابات العمالية خاصة بالنسبة لحظر النقابات المهنية الاشتغال بالسياسة ، واخضاع الحركة النقابية للسيطرة الحكومية .[٣]

وتتميز النقابات المهنية التى تضم الأغلبية الساحقة من أصحاب المهن فى المجتمع المصرى ، وبأنها ذات تنظيم واحد حيث لا يمثل أصحاب المهنة الواحدة سوى

---

[١] – جابريل ألموند ، السياسة المقارنة (مرجع سابق) ، ص ٧٥

[٢] – إبراهيم نافع (رئيس تحرير) ، تسيس العمل النقابى فى مصر ، ملف مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، السنة الأولى ،العدد الثامن ، أغسطس ١٩٩٥، ص٦

[٣] – راجع عبد الله حنفى ، دور النقابات فى الحياة الدستورية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٦٣٠ : ٦٣٥

نقابة واحدة ، كما أنها ذات تنظيم هرمى قاعدته اللجان أو النقابات الفرعية والجمعية العمومية ، وقمته مجلس النقابة .[١]

ويشترط القانون المصرى فى مهن كثيرة عضوية النقابة كشرط لمزاولة المهنة فلا يمكن لأى طبيب أو محام أو مهندس أو صحفى أن يزاول عمله ما لم يكن عضوا بالنقابة الخاصة بمهنته .[٢]

و العضوية فى هذه النقابات إجبارية . وهذا يفسر الأعداد الضخمة لهذه النقابات. ولكن بالرغم من ضخامة الأعداد فى النقابات ، وبالرغم من أن نشأة هذه النقابات يرجع إلى بداية هذا القرن (نقابة المحاميين ١٩١٢ - نقابة المهندسين ١٩٤١ - الأطباء ١٩٤٠ م) إلا أن معظم الدراسات أثبتت أن النقابات المهنية ذات فاعلية محدودة خاصة بالنسبة للسياسات العامة فى الدولة ، ويقتصر دور النقابات المهنية فى معظم الأحيان على الدفاع عن مصالح الأعضاء والتركيز على مطالب فئوية محدودة ، أما بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية فقد اتسمت مواقف النقابات بالتأييد المطلق لمواقف الحكومة .[٣]

ويستثنى من ذلك نقابات المحامين والصحفيين، فقد اتسم دورها بالمعارضة لبعض سياسات النظام السياسى غير أن هذا الدور كان محددا بالنطاق الذى تسمح به السلطة السياسية .[٤]

ولقد ظهر هذا الموقف فى الفترة الأخيرة عندما تم إصدار قانون النقابات رقم ١٠٠ عام ١٩٩٣ الذى وضع قيودا على العمل النقابى ، ثم لجأت الحكومة فى فبراير ١٩٩٥ إلى تعديل القانون ليصبح أكثر تشددا .[٥]

ولإيقاف هذه التغيرات القانونية والسعى لإلغائها لجأت معظم النقابات المهنية وعلى رأسها نقابتا المحامين والصحفيين إلى الضغط على الحكومة عن طريق الاعتصام والإضرابات لكن الحكومة ضربت عرض الحائط بهذه الاحتجاجات ولم يتم إلغاء القوانين أو تعديلها .[٦]

ويضاف إلى ذلك ضعف فاعلية النقابات على الصعيدين الاقتصادى والمهنى وعدم أخذ رأيها بصدد القضايا والمسائل السياسية والمهنية ، وان تم هذا فأنه يكون بمثابة تقليد شكلى .[٧]

---

[١] – أحمد فارس محمد ، جماعات المصالح والسلطة السياسية فى مصر ، دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٤ ، ص ٥٨١

[٢] – مصطفى كمال السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص٨٧

[٣] – محمد سعد أبو عامود ، الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسى فى مصر ، مرجع سابق ن ص ٣٧٤

[٤] المرجع السابق ، ص ٣٧٨

[٥] – إبراهيم نافع (رئيس تحرير) ، تسيس العمل النقابى ،مرجع سابق ، ص ٥٧

[٦] – المرجع السابق ، ص ٥٧

[٧] – عبد الله حنفى ، دور النقابات فى الحياة الدستورية(مرجع سابق) ، ص١٧

وان دل ذلك على شئ إنما يدل على عجز هذه النقابات من التحول من جماعات مصالح قوية إلى جماعات ضغط ذات فاعلية فى التأثير على القرار السياسى فى كثير من الأحيان .

أسباب ضعف فاعلية النقابات المهنية

- إنشاء هذه النقابات بقوانين أصدرتها السلطة ، ولذلك لا يمكن اعتبارها قوة مستقلة فعالة فى النظام السياسى ، ولها حق المشاركة فى صنع القرار.[١]
- ضعف التجانس الداخلى للنقابات المهنية ، وقد يرجع ذلك إلى التباين الواضح بين أعضائها ، فعلى سبيل المثال نقابة المعلمين (نصف مليون عضو) يختلف مصدر أعدادهم المهنى من مدارس متوسطة وعليا وفنية (تربوية وغير تربوية) وهم موزعون على مراحل التعليم الابتدائى و الاعدادى والثانوى ويشكلون الجهاز البيروقراطى الذى يدير العملية التعليمية .[٢] ولا تختلف نقابة التجاريين فى تركيبة أعضائها عن نقابة المعلمين حيث تضم النقابة خريجى كليات التجارة وكلية الاقتصاد والعلوم و والمدارس التجارية والمعاهد . وهذا بالاضافة إلى أن الأعداد الضخمة من هذه النقابات أدت إلى ضعف التجانس والتماسك بين أعضائه مما أفقدها عنصرا هاما من عناصر الفاعلية .
- اعتماد هذه النقابات إلى حد كبير على التمويل الحكومى مما أضعف استقلالها المالى والإدارى .
- موقف السلطة من النقابات المهنية والتدخل فى اختيار مجلس إدارتها أو السلطة الداخلية الحاكمة لها ، وتضييق فرص العون الحكومى واستخدام مختلف أساليب المنح والترغيب والإفراج تارة والمنع والتضييق تارة أخرى .[٣] مثل زيادة بدلات الأطباء ، وحوافز المعلمين والتجاريين ، وموقف الدولة من النقابات المهنية بعد حركة الرفض الأخيرة ١٩٩١ الذى يوضح رفض الدولة لأى مواقف مستقلة تتضمن أى معارضة من جانب النقابات المهنية .[٤]

الغرفة التجارية

تم إنشاء الغرفة التجارية عام ١٨٩٦ وأعيدت بشكل منظم عام ١٩٤٠ ، وقد مرت بمراحل مختلفة طوال التاريخ السياسى لمصر . وقد ظل دور الغرفة التجارية محددا طوال فترة الستينات خاصة بعد صدور قوانين التأميم .[٥]

---

[١] – أحمد فارس ، جماعات المصالح فى مصر ،(مرجع سابق) ، ص ٥٨١

[٢] – على الدين هلال (محرر) (فى النظام السياسى المصرى بين التغير والاستمرار) أمانى قنديل دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ١٩٨٨ ، ص ٦٥

[٣] – محمد سعد أبو عامود ، جماعات المصالح فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥٣ ، ٥٥٤

[٤] – أمانى قنديل ، عملية التحول الديموقراطى فى مصر ١٩٨١ – ١٩٩٣ ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ،١٩٩٥ ص ١٥٧

[٥] – أمانى قنديل ، صنع السياسات العامة فى مصر ، مرجع سابق

ومنذ منتصف السبعينات واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، لعبت الغرف التجارية دورا كبيرا كجماعة مصلحة واستخدمت الغرفة التجارية فى الإعلام بمواقفها والدفاع عن مصالح أعضائها عديدا من الوسائل المختلفة التأثير والتى تتميز بقدر كبير من الفاعلية . ولا يعود النجاح فى استخدام هذه الوسائل إلى الإمكانيات الفنية والمالية التى تحوزها الغرفة التجارية إنما يعود إلى أنها تسير فى الاتجاه الذى ارتضاه النظام السياسى ، أى" نحو مزيد من الحرية الاقتصادية التى كانت تساند التوجهات السياسية للنظام فى مجال السياسة الخارجية والداخلية " .[١]

ولقد نجحت الغرفة التجارية طوال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات فى أن تكون أحد جماعات الضغط ذات الفاعلية ، ومما يدل على ذلك انه عندما أصدر وزير التموين قرارا بحظر بيع السلع المستوردة إلا عن طريق القطاع العام ، اعترضت الغرفة التجارية وتم إلغاء القرار عام ١٩٧٣ .[٢]

كما اعترضت الغرفة التجارية على قرار وزير التموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٦ بتحديد هامش الربح ، وقد حدث خلاف بين وزير التموين ورئيس الغرفة المنتخب وقد انتهى الخلاف بتراجع الوزارة عن تطبيق هذا القانون وتم إلغاؤه .[٣]

ولكن بالرغم من وقوف الغرفة التجارية موقفا متيقظا وناقدا لما تتخذه الحكومة من قرارات فى المجال الاقتصادى بسبب ما قد تلحق هذه القرارات من آثار سلبية تمس تحقيق الربح لأعضائها أو تقيد عملهم ، إلا أنها وقفت طوال فترة السبعينات والثمانينات موقف المساندة للتوجهات السياسية لحكومات ذلك العهد .[٤]

ولكن منذ منتصف الثمانينات تقلص دور الغرفة التجارية وفاعليتها كجماعة ضغط ويرجع ذلك إلى تأسيس جمعيات رجال الأعمال تلك التى استطاعت بما تملكه من مصادر ثروة وقوة أن تثبت فاعليتها ، وأصبح الصراع بين الغرفة التجارية التى تمثل القاعدة العريضة من التجار (٣ ملايين عضو) وجمعية رجال الأعمال (٣٠٠عضو) فى ذلك الوقت . بمعنى آخر تبلور الصراع بين القوة الغنية فى القطاع الخاص والأكثرية الأقل ثروة ونفوذا داخل الغرفة التجارية والصناعية.[٥]

وقد ظل هذا الصراع طوال فترة الثمانينات وقد رجحت كفة جمعيات رجال الأعمال مقابل الغرفة التجارية (وان كان هناك اتجاه منذ سنوات لتصفية الخلاف بين الجماعتين وانتهى بتوحيد الأهداف) ولقد كانت هناك أسباب كثيرة ساعدت على محدودية فاعلية الغرفة منها ضعف الاستقلال المالى عن السلطة حيث تعتمد فى تمويلها أساسا على ما تقدمه الحكومة سنويا ويدرج فى ميزانية الدولة .[٦]

---

[١] - مصطفى كمال السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص٦٤

[٢] – المرجع السابق ، ص٦٠

[٣] – مصطفى كمال السيد، المجتمع والسياسة فى مصر (مرجع سابق)ص ٦٢

[٤] – المرجع السابق ، ص ٦٤

[٥] – التقرير الإستراتيجى العربى ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص٣٨٤

[٦] – المرجع السابق ، ص٣٨٤

وذلك جعل إدارة هذه الجماعات فى النهاية يتم اعتبارها جهازا من أجهزة الدولة البيروقراطية . كما ينطبق على مجموعة الغرفة عدم التجانس بين الأعضاء ووحدة الهدف ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الأعضاء الذى يجعل من الصعب بلورة المصالح بشكل واضح و هناك اتجاه فى الفترة الأخيرة نحو تصفية الصراعات والتوترات بين جمعيات رجال الأعمال من جهة والغرفة التجارية من جهة أخرى والتى اتجهت نحو التحالف والتعاون والتمثيل المشترك .[١]

أما تلك الجماعات التى نجحت فى التأثير على السلطة السياسية وقراراتها والتى تتميز بفاعلية كبيرة _ فكما سبق ذكره _ يطلق عليها جماعات الضغط .

رابعا: ــ ظهور جماعات الضغط فى مصر

لقد أدى تبنى النظام السياسى المصرى نظاما تعدديا ، وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى مناخ من الحرية النسبية الذى سمح بمزيد من الفاعلية لبعض جماعات المصالح ، كما أدى إلى ظهور مطالب ومصالح قوى اقتصادية واجتماعية تصاعد وزنها تدريجيا وانعكس على ظهور أنماط جديدة من جماعات المصالح التى كان من أهمها جماعات رجال الأعمال .[٢]

ولقد كان لهذه الجماعات القدرة على تنظيم صفوفها وتجميع طاقاتها من أجل تحقيق مصالحها الذاتية .[٣]وأصبحت تملك القوى السياسية والنفوذ الذى يتمثل فى القدرة على التأثير على صانعى القرار من أجل تحقيق أهداف معينة .[٤]

وبذلك نجحت هذه الجماعات فى التحول من جماعات مصالح إلى جماعات ضاغطة ، وقد تكاتفت مجموعة من العوامل والظروف التى ساعدت على ظهور هذه الجماعات وعملت على تأكيد دورها كقوة سياسية مؤثرة .

خامسا : ــ الظروف السياسية والاقتصادية التى ساعدت على ظهور جماعات الضغط حاليا فى مصر

منذ بداية السبعينات بدأت النخبة الحاكمة المصرية فى اتخاذ الترتيبات والتجهيزات اللازمة للإعداد لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى كانت نتيجة التحالف بين

---

[١] – أمانى قنديل ، التحول الديموقراطى فى الوطن العربى –عملية التحول الديموقراطى فى مصر (١٩٨١-١٩٩٣) ، إصدارات مركز ابن خلدون ، ١٩٩٥ ، ص ١٥٩

[٢] – السيد ياسين (محرر) ، العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية أمانى قنديل ، دراسة جماعات المصالح فى مصر بين العالمية والخصوصية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ١٩٩١ ،ص ٤١١

[٣] – السيد عبد الحليم الزيات ، التحديث السياسى فى المجتمع المصرى ، ص ٣٨،٣٩

[٤] – وحيد السيد أحمد ، التحولات الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى السبعينات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة طنطا ، كلية الآداب ، ١٩٩٠ ، ص٣٣

الرأسمالية التقليدية التى استطاعت أن تحتفظ ببعض ثرواتها ومكانتها طوال فترة الستينات والبرجوازية البيروقراطية "وهى تلك العناصر التى تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستفادت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى انتابت المجتمع المصرى فى فترة الستينيات واستطاعت أن تكون ثروات طائلة ".[١] فالقوى السياسية التى كانت تملكها خلقت نوعا من التراكمات غير السياسية حول صاحبها فى شكل منافع وامتيازات " حيث ان الوصول إلى القوى السياسية والاستمرار فيها يؤدى إلى نوع من الترسيب المستمر للثروات حول صاحب القوى كما أن السيطرة السياسية قد تنقل إلى السيطرة الاقتصادية" .[٢]

ولقد نجح هذا التحالف فى تكوين جبهة ضاغطة على النظام السياسى من اجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال أمام رأس المال الخاص .[٣]

واستطاعت النخبة الحاكمة والنسق السياسى استيعاب هذه الضغوط من خلال إصدار بعض القرارات التى حققت هذا الهدف .[٤]وهى قرارات الانفتاح الاقتصادى الذى كان إعلانه إيذانا لتكوين عناصر غنية جديدة نجحت فى جمع ثروات طائلة فى عدد محدود من السنين " مما أدى إلى وقوع تغير فى البناء الاجتماعى والتركيب الطبقى وتراجع شرائح اجتماعية مثل الموظفين أسفل البناء الطبقى وتقدم شرائح اجتماعية جديدة مثل أصحاب المهن والحرف الحرة والتجارة إلى قمة الهرم الاجتماعى حيث ظهرت الرأسمالية الطفيلية " .[٥]

ولقد استطاعت هذه الطبقة فى ظل سياسة الانفتاح الاستفادة من الأوضاع القائمة وتحقيق ثروات ضخمة فأصبحت قوة اقتصادية هائلة " ونظرا لأن القوة الاقتصادية مرتبطة بالقوة السياسية " .[٦]كما أن جماعات المصلحة تتولى ترجمة القوى الاقتصادية إلى قوة اجتماعية .[٧] فان هذه الفئات أصبحت جماعات مصالح تعكس قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة ارتبطت بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وشعرت أن لها مصالح مميزة دفعتها لإنشاء جمعيات خاصة بها والمتمثلة فى جمعيات رجال الأعمال.[٨] تلك التى ارتبطت نشأتها بسياسة الانفتاح وتشجيع الدولة التى كانت تهدف إلى تكوين هذه الجمعيات ووكالات تابعة لإشرافها لتنظيم الصفقات الاقتصادية وكذلك لتكون قنوات فعالة لتنظيم تمثيل المصالح . كما وجدت السلطة فى هذه الجمعيات وسيلة

---

١ – سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ١١٦

٢ – أحمد فاروق يوسف ، القوى السياسية ، ط٢ ،مكتبة عين شمس ، ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٦٨

٣ – سامية إمام ، من يملك مصر ، ص١١٧

٤ – محمد سعد أبو عامود ، الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسى ، ص٤٩٠

٥ – Elits,Herman , fr ,review Don Robert Spring Bord , Mobaraks Egypt Fragmentation of the Political order American Arab Ahhairs , U.S.A , 1988 ,P 94

٦ – Eorgel-Lenczowske-Politica ; Elite in the Middle East , Op.Cit , p84

٧ – محمد على ، أصول علم الاجتماع السياسى – السياسو والمجتمع فى العالم الثالث – القوة والدولة ، جـ٢ ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية بدون تاريخ، ص٣٤٥

٨ – أمانى قنديل ، مرجع سابق ، ص٤١١

فعالة للإصلاح الاقتصادى ، فكان طبيعيا أن تؤيدها وتسمح لها بممارسة التأثير والفاعلية بل والنفوذ نظير مشاركتها فى عملية الإصلاح .[١]

ولقد أدى ظهور تلك القوة الاقتصادية وتأييد الدولة لها إلى إعادة ترتيب القوى السياسية فى المجتمع المصرى لصالحها ، وتمكنت من التأثير فى صانع القرار حيث كانت تحدث مواجهات عند صدور أى قرار يمس هذا القطاع بين رجال الأعمال والحكومة ، واستطاع رجال الأعمال من خلال اتحادهم أن يصلوا في كثير من الأحيان إلى بعض الحلول التى تحقق بدرجة أو بأخرى مصالحهم الخاصة .[٢]

وقد وضح منذ بداية الثمانينات فى مواقف جمعية رجال الأعمال _ الغرفة التجارية الأمريكية _ اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية وبهذا يتبين "أن الانفتاح الاقتصادى أدى إلى ظهور مراكز للقوة الاجتماعية خارج ضبط الدولة مباشرة " .[٣]

لقد نجحت هذه الجمعيات بما تملكه من إمكانيات من الضغط على السلطة فى كثير من الأحيان وتوجيه القرارات السياسية بما يتفق مع مصالح أعضائها وأهدافها ، وبذلك تولدت بعض جماعات الضغط نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت الدولة ذاتها محركا سياسيا من خلال سياستها الاقتصادية.[٤]

وتنقسم جماعات الضغط فى مصر إلى : ــ

- جماعات ضغط منظمة : ــ وهى تلك التى تشكل جمعيات أو تجمعات رسمية .
- جماعات ضغط غير منظمة

جماعات الضغط المنظمة وعوامل زيادة فاعليتها :

١- جمعيات رجال الأعمال

تأتى جمعية رجال الأعمال المصريين على قمة هذه الجمعيات ، وفقد عقدت اللجنة التأسيسية لجمعية رجال الأعمال المصريين فى فبراير ١٩٧٧ ، وقد واجهت الجمعية فى بدايتها معارضة شديدة من الغرفة التجارية ، حيث رفضت الغرفة إنشاء الجمعية باعتبارها انحرافا عن تمثيل التنظيمات الشرعية المعبرة عن رجال الأعمال . وهذه التجمعات تخلق ازدواجية فى العمل وتمثيل المصالح .[٥]

ولكن الجمعية استطاعت أن تحصل على شهادة ميلادها من وزارة الشئون الاجتماعية استنادا إلى قانون الجمعيات الأهلية . والجمعية كيان غير حكومى لا يستهدف الربح ، وإنما يستهدف حشد جهود رجال الأعمال الجادين الراغبين فى

---

[١] – التطور السايسى فى مصر ١٩٩٢ ، أعمال المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب ، القاهرة ، ١٧ – ١٩ أكتوبر ١٩٩٣ ، تحرير محمد صفى الدين خربوس ، ١٩٩٤ ، ص ٥٦٨

[٢] – محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص٣٧٧

[٣] – أحمد البيلى ، الصفوة العسكرية والبناء السياسى فى مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٣، ص٣٢٨

[٤] – التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤

[٥] – التقرير الاستراتيجى العربى ،مرجع سابق ص ٣٨٤

الإسهام بخبراتهم وطاقاتهم فى مراعاة مصالح الأعضاء ، كما تهدف إلـــى أن يكـون نشاطها عن رجال الأعمال فى مصر وليس للجمعية فقط والى مؤازرة سياسة الانفتـاح الاقتصادى .[١]

وتتميز الجمعية بكثرة وتنوع روافد أعضائها من الرأسمالية فى مختلف الأصول فهناك أعضاء ذوو جذور رأسمالية تقليدية وما قبـل الثـورة ، وكذلـك البرجوازيـة البيروقراطية رأسمالية الستينيات بالاضافة إلى رأسمالية السـبعينات وفـترة الانفتـاح الاقتصادى ، هذا بالاضافة إلى عدد من التكنوقراطيين .[٢]

وتضم الجمعية مجموعة من الوزراء السابقين وأعضاء مجالس وإدارات بنـوك الانفتاح والبنوك الحكومية وقيادات شركات القطاع الخاص بالاضافة إلى كبار رجـال المال فى مصر.[٣] " وبذلك تمثل الجمعية نموذجا كاملا لكافة الروافد المختلفة للرأسمالية المصرية التى يطلق عليها اصطلاح (الانفتاحيين) " .[٤] وقد وصل عدد أعضاء الجمعية فى يوليو ١٩٩٨ إلى ٤٥٠ عضوا .[٥]

أما بالنسبة للغرفة التجارية الأمريكية فهى أحد فروع مجلس غـرف التجـارة الأمريكية وقد حصلت على الموافقة من الرئيس الراحل السادات أثناء زيارته واشنطون فى أغسطس ١٩٨١وتم إعلان إنشاء الغرفة رسميا عام ١٩٨٢ ، وقـد حضـر ١٢٧ عضوا من ممثلى الشركات الأمريكية الاجتمـاع الرسـمى الأول وبعـض الأعضـاء المؤسسين .[٦]

وتتشابه أهداف الغرفة التجارية الأمريكية مع أهداف جمعية رجـال الأعمـال المصريين ، فالغرفة منظمة مستقلة لا تهدف إلى الربح ومنشأة من أجل تجميع رجـال الأعمال المصريين الذين يتميزون بعلاقات اقتصادية وتجارية مع الولايـات المتحـدة الأمريكية.[٧]

كما تهدف أيضا إلى تنشيط التجارة بين مصر والولايات المتحـدة الأمريكيـة وتعمل على وضع التشريعات القانونية لرجال الأعمال الأمريكيين فى مصـر ورجـال الأعمال المصريين فى أمريكا ومناقشة المصـالح المشـتركة بيـن رجـال الأعمـال الأمريكيين ورجال الأعمال المصريين ، وتعمل على إقامة علاقات مع منظمـات فـى مصر لتدعيم المصالح المشتركة .[٨]

---

١ – نشرة جمعية رجال الأعمال المصريين ، نشرة ربع سنوية تعدها السكرتارية العامة للجمعية

٢ – على الصاوى (محرر) ، النخبة السياسية فى العالم العربى ، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ، معهد الدراسات والبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ص٥٦٧

٣ – انظر أسماء النشر فى جمعية رجال الأعمال المصريين (مرجع سابق) ، يونيو ١٩٩٦

٤ على الصاوى (محررا) ، المرجع السابق ، ص٥٦٨

٥ – نشرة جمعية رجال الأعمال ، يناير ١٩٩٨

٦ Success stories of multinational operations in Egypt – American Chamber of commerce in Egypt(1998)

٧ I.bI.d

٨ I.bI.d

ولقد وصل عدد الأعضاء في يوليو ١٩٩٨ حوالى ٩٥٠ عضوا ، ويوجد الآن بمصر العديد من جمعيات رجال الأعمال الأخرى مثل اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية والتى تضم ٢٠٠ عضو يعمل معظمهم فى مجال الاستيراد والتصدير والعديد من الجمعيات المشابهة للغرفة التجارية الأمريكية مثل المجلس المصرى الأمريكى ، وجمعية رجال الأعمال المصرية الهولندية ، وجمعية رجال الأعمال المصرية الإنجليزية وغيرهم ، وجميع هذه الجمعيات لا تخرج فى تكوينها وأهدافها عن كل من جمعية رجال الأعمال المصرية والغرفة التجارية الأمريكية .

لقد تبلور فى السنوات الأخيرة دور جماعات رجال الأعمال خاصة (جمعية رجال الأعمال المصرية - غرفة التجارة الأمريكية) واستندت على عدد من المصادر لم تتوافر إلى حد كبير لغيرها من جماعات المصالح الأخرى ولقد كانت هذه المصادر هى الأساس الذى أدى إلى زيادة فاعلية هذه الجماعات فى النظام السياسى المصر ، وأهم هذه العوامل ما يلى :

- أن هذه الجمعيات تضم كبار رجال الأعمال المصريين أصحاب الثروة والكثير منهم مارس من قبل العمل السياسى " فبعضهم وزراء ورؤساء وزارات سابقين " مما أدى إلى امتلاكهم النفوذ إلى جانب الثروة .
- الاستقلال المالى والطبيعة الإدارية لهذه الجماعات فى الوقت الذى تفتقر فيه معظم جماعات المصالح فى مصر إلى التمويل ، وبذلك تفقد استقلالها عن السلطة ، وقد أدى الاستقلال المالى والإدارى وضخامة الميزانية لهذه الجمعيات إلى منحها قوة مميزة عن باقى الجماعات الأخرى .
- تمتع قيادة الجماعة بمهارات فى إقامة العلاقات بينها وبين أجهزة ومؤسسات الدولة مما مكن الجماعة من تحقيق نجاح وتأثير كبير على أجهزة الدولة .
- تميز جمعيات رجال الأعمال بالتجانس والتماسك الداخلى للجماعة ، وذلك يرجع إلى الأعداد المحدودة التى تضمها وهو ما يسمح بدرجة عالية من التجانس والتفاهم وبلورة مصالح محدودة واضحة .
- العلاقات المتميزة بين هذه الجمعيات والمؤسسات الأجنبية التمويلية المانحة مثل هيئة المعونة الأمريكية وغيرها " فالمجلس المصرى الأمريكى وغرفة التجارة الأمريكية تتميزان بعلاقات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، كما توجد علاقات متميزة بين جمعية رجال الأعمال والغرفة التجارية الأمريكية وبين بنك النقد الدولى وصندوق النقد الدولى " .[١] وتوافق مطالبها وضغوطها مع سياسات وضغوط هيئات التمويل الدولية .[٢]

مما منحها مكانة متميزة بالنسبة للسلطة السياسية وبذلك يمكن القول بان هذه الجمعيات تتمتع بقدر من التنظيم الذى استطاعت من خلاله حشد أقصى تأييد وقوى داخلية واحترام من الناحية الخارجية و قوة ونفوذ على صانعى القرار فى مصر.[٣]

---

[١] صفى الدين خربوش ،- التطور السياسى فى مصر ، ١٩٨٢ - ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص٧٦

[٢] على الصاوى محررا ، التنمية السياسية فى العالم العربى ، اعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ، ص ٥٧٣

[٣] - عبد الهادى الجوهرى ، أصول علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ ، ص٢١٢

ولقد كان عام ١٩٨٥ بداية بلورة قوة هذه الجماعات عندما صدرت القرارات الاقتصادية المعروفة (بقرارات يناير) حيث تحركت هذه الجماعات دفاعا عن مصالحها وأعلنت جمعيات رجال الأعمال وعلى رأسهم جمعية رجال الأعمال المصريين موقفها وتصورها من هذه القرارات ورفضها لها . وقد تم تحقيق ما أرادت وانتهت المعركة بإلغاء القرارات وتغيير وزير الاقتصاد فى ذلك الوقت .[١]

وكانت هذه المرة الأولى الذى يشهد فيها المجتمع المصرى منذ الثمانينات أهمية جماعات الضغط .[٢]

فمنذ ذلك الحين اتجهت الحكومة إلى الاعتماد على جمعيات رجال الأعمال وخاصة جمعية رجال الأعمال المصريين و الغرفة التجارية الأمريكية . وقد بدا ذلك واضحا عندما تقرر تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة ورجال الأعمال مهمتها تبادل الرأى حول السياسات والأوضاع الاقتصادية ، وترفع اللجنة توصياتها إلى رئيس الوزراء .[٣]

وقد بدأت الحكومة فى الاستعانة بهذه الجمعيات لصياغة السياسة الاقتصادية والقرارات الاقتصادية .[٤]

ويعكس ذلك مدى حرص الحكومة على إصدار قوانين تتفق مع رغبات مختلف جماعات الضغط من رجال أعمال حتى لا تصدر قوانين ثم يتم إلغاؤها كما حدث عام ١٩٨٥ . ويؤكد السيد عليوة على ذلك بقوله " أن تزايد دور الاقتصاد فى السياستين الداخلية والخارجية قد رجح كفة الرأسمالية فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى ، وهذا ما فتح شهيتها إلى المشاركة فى السلطة ، ليس مثيل دورها كجماعة ضغط تؤثر فى صنع القرار بل اتسع ليقترب من المشاركة المباشرة فى توجيه الأحداث وصياغة السياسات والتشريعات حماية لمصلحتها " .[٥]

ولقد تبع ذلك ضم الدولة لعدد كبير من رجال الأعمال وقيادات الغرفة التجارية والصناعية إلى الحزب الوطنى وترشيحهم فى الانتخابات البرلمانية التشريعية لمجلس الشعب بالاضافة إلى اعتبار قيادات هذه الجماعات مكونا أساسيا فى المباحثات الرسمية الاقتصادية مع الدول الكبرى .[٦]

وهنا يمكن القول أن التغيرات السياسة والاقتصادية أدت إلى ظهور جماعات لرجال الأعمال، استطاعت أن ترفع عدد من المطالب لدعم القطاع الخاص وتشجيع

---

[١] – السيد ياسين رئيس التحرير ، التقرير الإستراتيجى العربى ، مرجع سابق ن ص٣٨٢

[٢] – صفى الدين خربوش محررا ، تطور النظام السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٧٨

[٣] – صفى الدين خربوش محررا ، تطور النظام السياسى فى مصر ، مرجع السابق ، ص ٥٨٨

[٤] – التقرير السنوى لنشاط جمعية رجال الأعمال ، يصدر عن جمعية رجال الأعمال

[٥] – السيد عليوة ، كشف حساب رجال الأعمال ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٧/٢/١٢ ، ص٥

[٦] – أمانى قنديل ، التحول الديموقراطى فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ ، ١٥٩

الاستثمار . وامتد اهتمامها بطبيعة الحال إلى قضايا التعليم والى قضايا العمال .[١]

٢ - جمعية أصحاب المدارس الخاصة

تأسست جمعية أصحاب المدارس الخاصة عام ١٩٦٦ تحت رقم ٧٢٦ بتاريخ ١ / ١٢ / ١٩٦٦ وتهدف هذه الجمعية إلى :

- العمل على رفع مستوى التعليم الخاص .
- رعاية مصالح الأعضاء المشتركين فيها الأدبية والمادية .
- العمل على أن تكون العلاقة بين أعضاء الجمعية علاقة ود ووفاء .
- تقدم الجمعية خدماتها العلمية والمالية والأدبية لكل مدرسة مشتركة يرى مجلس الإدارة أنها فى حاجة إليها فى حدود إمكانياتها .

ويشترط للالتحاق بهذه الجمعية أن يزكى العضو اثنان من أعضاء الجمعية العمومية ويكون أحدهما على الأقل عضوا فى مجلس الإدارة والاشتراك السنوى هو ٥ جنيهات للمدرسة الثانوية ، وثلاثة جنيهات للمدرسة الإعدادية والابتدائية .[٢]

ولقد ظلت هذه الجمعية تعمل فى إطار محدود منذ إنشائها حيث كانت تقتصر على تقديم بعض الخدمات الفئوية لأصحاب المدارس الخاصة . ومنذ نهاية الثمانينات نشطت هذه الجمعية بشكل ملحوظ ولقد وضح ذلك فى إضافة بعض البنود إلى أهداف الجمعية والمتمثلة فى :

- الإسهام والمشاركة فى تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه بحيث يساير حاجات المجتمع ويخدم مصالحها ويفى بمتطلباته للتعاون مع الأجهزة المختصة بالوزارة .
- إصدار وثيقة الضمان المالى للمدارس الخاصة أمام الوزارة للوفاء بالتزاماتها فى حالة عدم الوفاء بالتزامات المدرسة المالية .
- تمثل الجمعية أصحاب المدارس الخاصة أمام الجهات الرسمية فى وزارات وهيئات ومجتمعات دولية وغير ذلك والمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالتعليم الخاص أو بحقوق العاملين به .[٣]

ولقد نتج هذا التغير الواضح فى أهداف الجمعية من مجرد تجمع فئوى إلى جمعية لها دور أساسى فى المشاركة فى القرار التعليمى، بعد أن تولى قيادتها أحد رجال المال فى مصر، وانضمام بعض رجال الأعمال إليها مما أدى إلى دفع هذه الجمعية إلى الساحة كأحد جماعات الضغط ، ويتمثل ذلك فى بعض مواقف الجمعية من القرار الوزارى رقم ٢٦٠ لعام ١٩٨٨ (قانون التعليم الخاص) ، فقد رفض أعضاء الجمعية المادة ٢١ التى نصت على " إذا فقد صاحب المدرسة أو ممثله أحد الشروط اللازمة توافرها فيه ، يجوز للمديرية التعليمية المختصة بعد أخذ رأى الإدارة التعليمية

---

[١] - أمانى قنديل ، دراسة جماعات المصالح بين العالمية والخصوصية (مرجع سابق) ، ص ٤١٩

[٢] - مجلة التعليم الخاص ، مجلة تصدرها جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩ مارس ١٩٩٠ ، ع١ ، ص ص ٤٠، ٤١

[٣] - مجلة التعليم الخاص ــ مرجع سابق ، ١٨أبريل ١٩٩٢ ، ع٣ ، ص١٧

وضع المدرسة تحت الإشراف المالى والإدارى وتتولى إدارتها حتى تزال المخالفة أو يبت فى وضع المدرسة نهائيا وفقا للقانون.[١]

ولقد قام وزير التعليم فى ذلك الوقت بموجب هذا القرار بحل مجالس إدارات بعض المدارس الخاصة،وتعيين نظارها،ورفض أصحاب المدارس الخاصة هذه القرارات ، وامتد الصراع بينهم من جهة والوزير من جهة أخرى إلى ساحات القضاء .[٢]

ولقد نشطت جمعية أصحاب المدارس الخاصة فى هذا الوقت،وقامت بعقد عدد من الاجتماعات والمؤتمرات بالاضافة إلى اللقاءات الخاصة بالوزير والتى انتهت بإلغاء المادة ٢١ من قانون التعليم الخاص بالقرار الوزارى رقم ٨١ بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٨٩ .[٣]

وتابع ذلك تعديل بعض البنود التى لم يرض عنها بعض أصحاب المدارس الخاصة حيث تم تعديل :

- البند س من المادة رقم ٤٣ من القرار الوزارى رقم ٢٦٠ فى ١٩٩٠/٥/٢ الذى حدد نسبة الربح ١٥% من قيمة الإيرادات .
- تعديل المادة ١٣٩ الخاصة بقانون الجمعيات التعاونية فى ١٩٩١/١٢/٣٠.[٤]

وتلى ذلك بعض التعديلات الأخرى،وقد انتهت هذه التعديلات بإلغاء قانون ٢٦٠ عام ١٩٨٨ فى ١٩٩٣/١٢/٢٦ ، وصدر القرار الوزارى ٣٠٦ بشأن التعليم الخاص .[٥]

والذى منح المدارس الخاصة حرية أكبر ، ولقد تم تعديل بعض بنود هذا القرار أيضا بعد لقاء بين رئيس الجمعية ووزير التعليم .[٦] حيث تم تعديل المادة رقم ١٨ (الخاصة بمنح التراخيص لفتح فصول أو مراحل تعليمية أعلى) بقرار وزير التعليم رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٩٥ [٧] ، كما تم تعديل المادة رقم ٣٣ (الخاصة باللائحة الداخلية لمصروفات المدارس) بقرار وزير التعليم رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٩٨ .[٨]

من أهم أسباب زيادة فاعلية الجمعية

- تولية إدارة الجمعية لأحد كبار رجال المال فى مصر مما أتيح لها الاستقلال المالى والإدارى لهذه الجماعة .
- تمتع قيادة الجماعة بمهارات فى إقامة العلاقات بينها وبين مؤسسات الدول .
- وجود بعض الأشخاص من ذوى السلطة فى الدولة بالجمعية

---

[١] – قرار وزارى رقم ٢٦٠ فى ١٩٨٨/١٠/٢٧ ن الوقائع المصرية فى ٢٣ فبراير ١٩٨٩ ، ع٤٧

[٢] – جريدة الأهرام ، ٢٥ /٦ /١٩٨٨. ن ص١

[٣] – الوقائع المصرية ، العدد ١٤٩ فى ١٠ ابريل ١٩٨٩

[٤] – مجلة أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩٩١ ،

[٥] – الوقائع المصرية ، ع ٢٠٢ ، (تابع)فى ١٩٩٤/٩/٨

[٦] – مجلة جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩٩٦ ، ص ٢

[٧] الوقائع المصرية العدد ٢٧٥ بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٩٥

[٨] الوقائع المصرية العدد ٢٧٥ بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٩٨

- كما تضم عضو ا من مجلس الشورى وهو عضو مؤسس فـــى مجلـس إدارة الجمعية .
- رئيس جمعية رجال الأعمال فرع الإسكندرية أحد أعضاء الجمعية .
- تقبل النظام السياسى لتحقيق أهداف الجمعية تشجيعا للاستثمار فى مجال التعليم .

جماعات الضغط غير المنظمة

يرى " سبر ينج برج " أن الهياكل الرسمية لا تعكس فى أحيان كثـيرة القـوى الاجتماعية الفعالة فى المجتمع " وذلك أن الحياة السياسية فى مصر تثبت أن الجماعـات المنظمة ليست لازمة بالضرورة فى العملية السياسية بل أن الروابط الملزمة للمصريين هى فى المقام الأول روابط المحسوبية – الشلل –العائلية " .[١]

وبالرغم من تطور أداء جماعات المصالح فى مصر خاصة تلك الجماعات التى ظهرت خلال الثمانينات وأصبحت جماعات ضاغطة (والتى سبق تحليلها) إلا أن مـا ورد فى الاقتباس السابق يشير إلى أهمية العلاقات الاجتماعية فى مصر مثـل القرابـة والنشأة فى قرية واحدة وعلاقات المصاهرة وما إلى ذلك . فلقد ظهرت بعـض هـذه التجمعات غير الرسمية بين رجال الأعمال وكانت تتمتع بنفـوذ كبـير فـى المجتمـع المصرى فى فترة السبعينات والثمانينات ، ولم يكن هذا النفوذ وليد ثرواتها فحسـب ن وإنما كان نتيجة لصلات مختلفة تم إقامتها مع عناصر قيادية فـى الأجـهزة الإداريـة والسياسية المختلفة .[٢]

وتؤكد على ذلك احدى الدراسات الغربية حيث تشير إلى العلاقات داخل النخبـة السياسية المصرية والتى تمثل القاعدة الأساسية الدفعة - الشلة - العائلة حيث توظف تلك الروابط ، خاصة روابط النسب والمصاهرة تحالفات مع الأطراف الأخـرى خاصـة السلطة السياسية .[٣]

وتعد رابطة العائلة أهم رابطة تجمع مجموعة مـن الأفـراد كمـا أن العائلـة كمجموعة من الأفراد المتقاربة تستطيع التأثير بقوة أكثر من المجموعات التى تحميـها روابط أخرى .[٤]

وتأتى رابطة الشلة فى المركز الثانى من حيث الأهمية . ويقصد بالشلة مجموعة محدودة من الأفراد ينتمون سويا إلى واحد ويتعاونون من أجل تحقيق هدف معين.[٥]

١- Springborg Robert (Editor),Political Elites in the Middle East (op.cit) , P83

٢- مصطفى كمال السيد ، السياسة والمجتمع فى مصر ، مرجع سابق ، ص٦٧

٣- George Relury ,World Encyclopedia of Political systems (op.cit) , P 290

٤- I.bI.d , P291

٥- George Lanczowsk (Editor),Political Elites in the Middle East (op.cit), P99

رابطة الدفعة وهى تعنى مجموعة من الشباب الذى ينتمى إلى نفس الكلية أو سنة التخرج أو المدرسة ، وتأتى فى المركز الثالث من الأهمية ، وقد ظهرت هذه الرابطة بشكل واضح خلال فترة السبعينيات ، وقد دعمت فى كثير من الأحيان بروابط النسب .[١]

وبذلك أصبحت الجماعات غير الرسمية المتمثلة فى العائلة والشلة والدفعة الأكثر انتشارا فى المجتمع المصرى ، وتأتى رابطة العائلة على قمة هذه الروابط التى تسيطر حتى الآن على معظم العلاقات داخل المجتمع المصرى بل وداخل جماعات الضغط نفسها . وليس أدل على ذلك من دعوة جمعية رجال الأعمال لأعضائها من البعد عن سيطرة النزعة الانغلاقية والعائلية على أصحاب الشركات.[٢]

وقد تجمع الأعضاء أكثر من علاقة بينهم ، حيث توجد داخل الشلة الواحدة علاقات نسب أو زمالة أو دفعة ، كما توجد أكثر من عائلة تربط بينهم المصاهرة وتكون شلة واحدة ، وتؤكد دراسة وفاء الشربينى عن النخبة الحاكمة فى مصر على أهمية هذه العلاقات " حيث لعب الانتماء الجغرافى لمحافظة ما فى عملية تجنيد النخبة الحاكمة حيث احتلت محافظة المنوفية المرتبة الأولى فى نخبة المحافظين والمرتبة الثانية بعد القاهرة فى النخبة الحاكمة فى الفترة من ١٩٧٠ : ١٩٨٦ " .[٣]

وإذا كان اختلاف القوة والنفوذ فى أى مجتمع يتأثر إلى حد كبير بالثروة والمكانة الاجتماعية .[٤]

فان هذه التجمعات بالرغم من عددها المحدود تملك ثروات ضخمة ، إضافة إلى ذلك النفوذ والمكانة الاجتماعية التى يتميزون بها نتيجة التحالفات السابقة . كل هذا أضاف إليهم القوة بحيث أصبحت هذه الجماعات من أهم جماعات الضغط فى المجتمع المصرى ذات الفاعلية والتأثير على النظام السياسى . ويؤكد مصطفى كامل فى دراسته على " أن نفوذ رجال الأعمال فى النظام السياسى المصرى لا يمكن أن يكون من خلال اتحادهم وغرفهم التجارية ، فالثروة فى حد ذاتها هى موردهم فى العمل السياسى واستخدامها المباشر يمكن من تحقيق آثار هامة دون أن تنقص من وساطة أى من هذه الأطراف " .[٥]

ولا يقتصر تشكيل جماعات الضغط غير المنظمة على الصلات الاجتماعية ، وإنما يمتد إلى تجمع عدد من الأفراد حول موضوع معين ، وهى جماعات مؤقتة تتغير مع تغير المشكلات والمواضيع المثارة ، وتتفرق بانتهاء الموضوع وتعتمد هذه التجمعات على

---

١ - George Relury ,World Encyclopedia of Political systems (op.cit) , p 220

٢ - التقرير السنوى لجمعية رجال الأعمال المصريين ١٩٩٦ ، ص٩٦

٣ - وفاء سعد الشربينى ، تكوين النخبة السياسية الحاكمة فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤٢

٤ - Bilth Hames , Political in the Middle East (op.cit) , p89

٥ - مصطفى كمال السيد ، السياسة والمجتمع فى مصر ، مرجع سابق ، ص١٦٥

علاقاتها الشخصية من خلال الاتصال الشخصى مع بعض الشخصيات ذات النفوذ السياسى .[١]

وهذا ما سوف يلاحظ بوضوح فى بعض القضايا التعليمية فى مصر لصالح هذه التجمعات الضاغطة .

ولقد قامت جماعات الضغط (منظمة وغير منظمة) والتى تضم " الطبقة الرأسمالية باستخدام كافة الوسائل المتاحة لديها من أجل هدم عناصر النسق القيمى واحلال عناصر أخرى بدلا منها ".[٢]

ولقد كان اهدار مبدأ ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص على رأس هذه القيم وسوف يتم ملاحظة الدور الذى قامت به هذه الفئات كأولياء أمور بالضغط على وزارة التربية من أجل الحصول على تميز تعليمى لأبنائها .

---

١ - Castles Francis , Pressuregroups , op.cit, P 3

٢ - غادة عبد التواب ، أثر الانفتاح الاقتصادى على النسق القيمى ، ماجستير غير منشورة ، جامعة طنطا ، كلية الآداب ، ١٩٩٥ ص ٥٢

الخلاصـــــة :

مما سبق يتضح :

أن جماعات الضغط تختلف عن جماعات المصالح فى مدى فاعلية الجماعة أى قدرة الجماعة على إحداث ضغط من أجل التأثير على النظام السياسى لتحيق مصالحـها وأهدافها . فلقد استعرضت الدراسة نماذج لجماعات المصالح فى مصر (مثل النقابـات المهنية والنقابات العمالية والغرفة التجارية) وأوضحت انه بالرغم من تعدد جماعـات المصالح فى مصر وضخامة أعداد المنتسبين إليها إلا أنـها اقتصـرت علـى كونـها جماعات مصالح ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الفرص المتاحة لنشاطها ،والقوى النسبية للتنظيمات الأخرى و العلاقة بين هذه الجماعات وجهاز صنع القـرار ، هـذا بالاضافة إلى عدم الاستقلال المالى وضعف التجانس بين أعضاء هذه الجماعات .

وأشارت الدراسة إلى أن الجماعات التى أظهرت درجة أكـبر مـن الفاعليـة ونجحت فى التأثير على القرار السياسى كانت تلك التى لها صلة مباشرة بمجال السياسة الاقتصادية مما ساعد على ظهورها كجماعات ضغط فى مصر منذ بداية الثمانينيـات ، وقد أدت مساندة النظام السياسى لهذه الجماعات إلى تصاعد وزنها تدريجيا وانعكس ذلك على ظهور أنماط مؤسسة جديدة من جماعات المصالح التى أصبحت تمثـل جماعـات الضغط ، والتى انقسمت إلى جماعات ضغط منظمة أهمها جمعيات رجـال الأعمـال وجمعية أصحاب المدارس الخاصة ، وجماعات غير منظمة والتى تتمثل فى المجتمـع المصرى فى العائلة والشلة والدفعة .

ولقد تجمعت لهذه التكتلات عوامل كثيرة ساعدت على زيادة فاعليتها وكـان أهمـها الثروة والمكانة الاجتماعية ووحدة الهدف وإقامة علاقات متميزة بالسلطة السياسية.